



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية الثانية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 16 ديسمبر 2002

فهرس

* مواصلة مناقشة مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.

ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة المنعقدة

يوم الاثنين 16 ديسمبر 2002 (مساء)

- **الرئاسة:** السيد الطاهر ملاخسو، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

- **تمثيل الحكومة:** السيدان:

- لخضر ضرباني، وزير السياحة.

- نور الدين طالب، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية

والدقيقة الثلاثين مساء

السيد رئيس الجلسة: الجلسة مفتوحة.

نستأنف أشغالنا لنواصل المناقشة العامة حول مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية. وأحيل الكلمة إلى أول متدخل وهو السيد الطاهر خاوة، تفضل.

السيد الطاهر خاوة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة

والسلام على رسوله الكريم.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد قراءتي لمشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية والتقارير التمهيدي الذي أعدته اللجنة بعد التعديلات التي أدخلتها على المشروع، فإن تدخلتي هذا سيتمحور بصفة عامة حول ما يأتي:

تزرخ الجزائر بمناظر طبيعية مختلفة وأقاليم مناخية

متنوعة ومعالم أثرية حضارية وسياحية هامة جدا، والتي تمثل مختلف المراحل التاريخية التي مر بها الإنسان عبر العصور تؤهل الجزائر أن تكون في مقدمة الدول السياحية في العالم والتي يعتبر في الكثير منها قطاع السياحة مصدرا اقتصاديا هاما.

إن الإنعاش الاقتصادي في المجال السياحي لا يمكن أن يتحقق دون الاهتمام بالمعالم الأثرية التي تزرخ بها بلادنا، وكذا المواقع السياحية. وعليه، أولت الدول الأجنبية أهمية بالغة للسياحة وذلك باتباعها سياسة سياحية عقلانية ورشيده جعلتها تستغل إمكانياتها السياحية لصالح الاقتصاد الوطني ومكنتها من جلب رؤوس أموال أجنبية، ومداخيل بالعملة الصعبة، كما هو الحال عند الدول الشقيقة رغم إمكانياتها السياحية المحدودة مقارنة بالجزائر التي غابت فيها السياسة السياحية الواضحة التي تمكنها من الاستفادة من هذا المورد الاقتصادي الهام.

تعتبر ولاية باتنة من أغنى ولايات الجزائر فيما يخص المعالم الأثرية، لكن للأسف الشديد، تكاد تكون الهياكل السياحية بها منعدمة تماما، ما عدا نزل شيليا الذي تجاوزته الأحداث. ونذكر، على سبيل المثال لا الحصر، المعالم الأثرية التاريخية والسياحية الموجودة بالولاية:

عبد السلام بتكوت، بالإضافة إلى معالم تاريخية للديانات الأخرى كالمقابر المسيحية وكذا الكنائس. وما يلاحظ في هذه المعالم هو غياب الإحصاء الدقيق وتخريب الكثير منها، رغم أنها تشكل تراثا بشريا مشتركا، بالإضافة إلى معالم تاريخية أخرى تعود إلى العهد الاستعماري تتمثل في ثكنات وأبراج المراقبة كبرج عين جاسر ومراكز التعذيب "فاج" بقرية زينة مسيكة والسجون والمعتقلات المنتشرة عبر كافة تراب الولاية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بها على أساس أنها آثار استعمارية رغم أن المحافظة عليها تعتبر شاهدا على همجية الاستعمار الفرنسي وما عاناه سكان هذه المنطقة الثورية خلال هذه الحقبة المظلمة من تاريخنا، وحتى تكون درسا للأجيال الصاعدة. ونذكر في هذا المجال متحف المجاهد الذي يقع بمدينة عين جاسر الذي أنشأه المجاهد المرحوم بن المبارك حشاني وهو يعتبر رمزا تاريخيا.

وشعورا منا بأهمية الثقافة والسياحة وما لهما من علاقة بهوية الأمة وعاداتها وتقاليدها ودينها ولغتها واقتصادها وما للثقافة من دور أساسي في بناء شخصية الفرد والمجتمع والتي تسمح لهما بالوقوف أمام كل أنواع الغزو، ونظرا إلى أهمية هذين القطاعين الحيويين وعلاقتهم بمصير الأمة وارتباطهما، بل تداخلهما مع بقية القطاعات الأخرى، ينبغي أن تتضافر جهود الجميع من أجل النهوض بهما حتى يتسنى لهما أداء الدور المنوط بهما.

وفي الأخير، أقترح إنشاء مركز وطني لتكوين مرشدين سياحيين بولاية باتنة. وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر خاوة، وأحيل الكلمة إلى السيد سليم شاكور. تفضل.

السيد سليم شاكور: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

- بالنسبة إلى المناظر الطبيعية المتنوعة والخلابة: قبر إمدغاسن: إنه معلم تاريخي حضاري باستطاعته إستقطاب أنظار السواح وهو جزء من الحضارة الجزائرية ويعتبر أكبر من قبر المسيحية بتييازة وآثار كازايي بالمعذر.

- شروفات غوفي وزراعة المدرجات بقرية نارة، والرحاوات وحظيرة بلزيم: فهذه المناطق كانت في السابق قبلة السواح الأجانب من مختلف الجنسيات.

- آثار مدينة تيمقاد: هذه المدينة الأثرية المعترف بها دوليا والتي أبهرت السائح الأجنبي تتعرض كل سنة إلى تجاوزات وإعتداءات خاصة أثناء تنظيم المهرجان السنوي، فعوض أن ينشأ بها مشروع مسرح الهواء الطلق وتبقى الآثار معلما تاريخيا نحافظ عليه حدث عكس ذلك، إذ تمارس عليه تجاوزات وتخريب على مرأى الجميع، وذلك لافتقاد قانون ينظم كيفية السير وصيانة الآثار.

- نذكر أيضا آثار زانة الخنافسة أولاد سباع التي تعد اليوم في طريق الزوال والنسيان والتخريب.

- آثار تازولت التي تعرضت إلى التخريب والبناء في مواقعها السياحية ولم يبق منها إلا القوس الأثري وبعض الآثار الطفيفة التي لم ترمم وهي محل النسيان.

ومما يلاحظ على هذه المعالم الأثرية هو الإهمال التام، كغياب السياج والحراسة مما ترك بعضها عرضة للتلف والسرقة، إذ تستعملها بعض المحاجر في إنتاج مواد البناء، كما حدث ويحدث في بلدية الشمره حاليا وهذا رغم النداءات المتكررة لمختلف الجمعيات المهمة، وما يلاحظ كذلك هو عدم استغلال هذه المعالم في مجال السياحة والأبحاث التاريخية. وعليه فإن السؤال المطروح هو: لماذا لم تعط الأهمية للمعالم الأثرية والمواقع السياحية بولاية باتنة؟

لذلك نتمنى، معالي الوزير، أن تزورها رسميا. كما توجد بها معالم تاريخية دينية إسلامية، تتمثل في المساجد القديمة والزوايا وكذا المقابر الإسلامية المنتشرة عبر كامل تراب الولاية مثل سيج رقود بنقاوس ومسجد سيدي

أخرى "كناقلة نפט" أو تلوث ناتج عن التيارات البحرية التي تقوم بنقل نفايات سامة من مناطق أخرى؟

المادة 10: ملاحظة ثانية:

فيما يخص اشتراك المواطنين في حماية التراث والمساحات السياحية، فإن هذا أمر سابق لأوانه ويحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، لأن الوضع الاجتماعي الحالي لا يسمح بتطوير النظرة الشاملة للسياحة. وعليه، ومن هذا الباب، أقترح إدراج برنامج خاص لتحسيس المواطن وذلك بإنشاء هيئة خاصة لذلك.

المادة 13: إن اعتبار مخطط التهيئة السياحية بمثابة رخصة تجزئة للإجراءات قابلة للبناء، غير مقبول لأنه سيفتح مجالا واسعا لحدوث تجاوزات لا تحمد عقبها من جهة، ومن جهة أخرى فإن إصدار هذه المادة يعد في حد ذاته تجاوزا صارخا للقانون وت دخلا في الصلاحيات. وعليه، أطلب بالغائها.

المادة 17: إن تحمل الدولة عبء إعداد الدراسات وأشغال التهيئة، وإنجاز المنشآت القاعدية لمناطق التوسع السياحي شيء مقبول ونحن نشمنه، ولكن يجب ضبط هذه المادة ب: ضرورة إنجاز الدولة المشاريع قبل بداية المستثمر في إنجاز مشروعه، وهذا حتى لا يحدث ما حدث للمشاريع السابقة، وهنا يجب إلزام السلطات المحلية بالعمل على هذا الأساس.

أما فيما يخص المادتين 18 و26: فإن ذكر كلمة "التنازل" في بلد كالجائر بظروفه الحالية يعتبر تجاوزا غير مقبول، ولأن السياسة المعتمدة من ذي قبل والمتعلقة بالتنازل بالدينار الرمزي قد أفرزت ظواهر سلبية، لذلك أطلب بحذف كلمة التنازل وتعويضها بالتنازل عن طريق الامتياز، وذلك لتفادي المضاربة في العقار الذي يعاني تجاوزات لا تعد ولا تحصى رغم وجود نصوص قانونية تحميه، وعلى هذا الأساس نطلب تطبيق القانون الحالي، وليس سن قوانين أخرى قد تمس بمصادقية القوانين السالفة لحماية مصالح ما..

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وددت أن أبدأ مداخلة هذه بالمثل القائل "الإسكافي يصنع الحذاء لكن من ينتعله هو وحده الذي يعرف أين يضايقه"، ومن هذا المنطلق يجب على الوزارة المعنية قبل إدراج هذا القانون وتقديمه إلى النواب، حبذا، لو يقدم قبل ذلك، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي تستند إليه الوزارة في تحديد المواقع السياحية، ونحن النواب على علم بأن لكل منطقة من الوطن مميزاتا وخصوصياتها السياحية، وما نخشاه هو أن تكون هذه المناطق قد همشت ولم تدرج ضمن المخطط لحسابات جهوية ضيقة. وعلى هذا الأساس، فإن المجلس الشعبي الوطني ونوابه الذين يمثلون مختلف مناطق الوطن أدرى بخبايا مناطقهم السياحية ولهم الأولوية في دراسة وإثراء وإعطاء التوضيحات اللازمة للوزارة الوصية لتعيين هذه المناطق. ومن هذا المنطلق يتعين على الوزارة الوصية تحديدها وتوسيعها وفق ما يتقدم به النواب من اقتراحات بناءة لدعم هذا القطاع الحساس على مستوى كل الوطن.

هذا بصفة عامة، أما بخصوص مشروع القانون المعدل من قبل اللجنة فإنني أسجل الملاحظات الآتية:

المادة 02: والتي ورد فيها: "خصائص طبيعية وثقافية وبشرية" نريد توضيح المقصود من كلمة "بشرية".

ونطالب كذلك بالمقاييس المعتمدة في تحديد مناطق التوسع السياحي.

المادة 10: والمتمثلة في تصنيف المناطق والحفاظ على مناطق التوسع السياحي من كل تلوث من قبل المستثمرين، كل هذا يطابق الواقع المراد بلوغه، ولكن ما موقف الدولة، أو بالأحرى الوزارة المعنية بحماية حقوق المستثمر، إذا كان هذا التلوث ناجما عن طرق

تقبل عليه الجزائر من خلال اتفاقيات دولية لانفتاح اقتصادها، فإننا نطالب ونؤكد ما يأتي:

1- إعادة ضبط وتحديد المساحة الحقيقية لهذه المناطق، لأن مسح أراضيها الذي تم بإستعجال خلال إنشائها سنة 1988 لا يعكس مساحتها حقيقة، سيدي الوزير، كما هو موجود في بعض مناطق التوسع والمواقع السياحية في ولاية وهران التي أعرفها وأمثلها.

2- الاستهلاك العقلاني للعقار السياحي النادر والتمين وغير المتجدد كأن يحدد مخطط التهيئة السياحية المقبل الأولويات والحد الأدنى للاستثمار في هذه المناطق، ونوعية هذه الاستثمارات التي تنافس الهياكل السياحية في الضفة الشمالية المقابلة في البحر الأبيض المتوسط.

3- الإسراع في تطهير هذه المناطق من المستثمرات الفلاحية وغيرها الموجودة داخلها والتي مازالت في إطار الاستغلال.

4- أن يكون الأثر الرجعي لمشروع هذا القانون معالجة الخروقات والانتهاكات الكبيرة والمضاربة غير الشرعية التي مست هذه المناطق سابقا.

5- تحديد نظام وكيفية تسيير هذه المناطق (مؤسسة التسيير) لتجنب الفوضى واللامبالاة في مرافقها وشبكاتنا المختلفة بعد تعميمها وذلك على غرار المناطق الصناعية. وشكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد العزيز سجراري، وأحيل الكلمة إلى السيد مبارك لعربي.

السيد مبارك لعربي: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

المادة 32: إن إنشاء صندوق مكلف بالاستثمار السياحي شيء جميل والأجمل ألا يكون مآله كسابقه من الصناديق، وعلى هذا الأساس نطالب بتشكيل لجنة برلمانية لمراقبة صرف الموارد المالية لهذا الصندوق حتى نضمن وصول الأموال إلى مستحقيها.

ومن هذا الباب، فإن المراقبة تعد من أهم الآليات التي دفعت بعض الدول إلى التقدم، وبما أن الدولة الجزائرية ولما تتوفر عليه من قدرات بشرية وقانونية لا يحق لها أن تتجاهلها لحماية الوطن والمواطن من كل التلاعبات.

ولقد وردت في مشروعكم جملة من هذا القبيل، نرجو أن تطبق على أرض الواقع بكل نزاهة. هذا ما وددت الإشارة إليه في هذا الباب.

سيدي الوزير والوفد المرافق له، الإخوة النواب، أشكركم على حسن المتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد سليم شاكور، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد العزيز سجراري. تفضل.

السيد عبد العزيز سجراري: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

زملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

تعتبر مناطق التوسع والمواقع السياحية الوعاء الأساسي للاستثمار بكل أنواعه، لذا فإن الإعتناء بهذه المناطق تشريعا وتنظيما وتسييرا لا يقل أهمية عن مناطق الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لذلك فإننا نؤكد النظرة الاقتصادية العلمية والشاملة من خلال وضع تشريع لهذا القطاع من أجل تفادي رهن هذه الفضاءات الحيوية من الاقتصاد الوطني لتشريعات بعيدة عن تفعيله (أي تفعيل القطاع) ضمن قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي إطار ما

الولايات وكذا تشجيع عملية التوأمة بين بلديات الولاية وباقي بلديات الوطن وخارجه.

2- العمل على نشر الحس والوعي الحضاريين لدى المواطن، وذلك عن طريق ندوات ومحاضرات وحصص إذاعية وتذكيره بأهمية التراث الحضاري حتى يساهم في حمايته وفي تطوير السياحة.

3- تظافر جهود جميع الهيئات المعنية للإسراع في حماية وترميم المعالم الأثرية حتى لا تتعرض للزوال.

4- العمل على إعداد ملفات مختلفة للمعالم الأثرية التاريخية المؤهلة للهيئات الدولية المهتمة بغرض تصنيفها وبالتالي التكفل بها.

5- الإعتناء بالحرف التقليدية وإعادة بعثها وذلك بتكوين الحرفيين وتشجيعهم وإيجاد ميكانيزمات لتسويق إنتاجهم.

6- إعادة بعث السياحة المدرسية مع التركيز على الأماكن والمواقع الأثرية التي من شأنها المساهمة في غرس الروح الوطنية وإنماء الحس الحضاري لدى النشئ.

7- تشجيع الاستثمار وتقديم التسهيلات للمستثمرين في ميدان السياحة والصناعة التقليدية.

8- الإسراع في تنصيب المكاتب السياحية عبر البلديات.

9- إنشاء دليل سياحي شامل ودقيق يتم فيه حصر كل المواقع السياحية عبر تراب كل ولاية من ولايات الوطن.

وفي الأخير، أرجو، سيادة الوزير، أن تزوروا ولاية باتنة للتأكد من صحة غناها بالمعالم الأثرية وما آلت إليه من خراب وعدم الاهتمام بها كلية. وشكرا.

السيدات والسادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله.

تعتمد بعض الدول بصفة أساسية على مداخيل السياحة وتعتبرها موردا أساسيا واقتصاديا مثل بقية القطاعات الحساسة الأخرى، لذلك فإن الإنعاش الاقتصادي في المجال السياحي يستوجب الحفاظ على المواقع السياحية والأثرية.

بعد إطلاعنا على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية والتقرير التمهيدي الذي جاء به اللجنة بعد التعديلات، سيقصر تدخلي على نقطتين وبعض الاقتراحات:

- أقتراح إنشاء صندوق خاص لتغطية تكاليف صيانة المعالم الأثرية، وكذا إدارات جهوية تقوم بتوظيف حراس يسهرون على حراسة المعالم الأثرية والمواقع السياحية ويقوم المفتشون بالمعاينات الميدانية والدائمة.

أما فيما يخص المادة الأولى، فأضيف ما يأتي: حماية المقومات الطبيعية للسياحة بإنشاء صندوق وطني يضمن العناية الكافية والتكفل المستمر بالسياحة والمعالم الأثرية.

فيما يخص المادة 18، فعوض البيع والتنازل عن المواقع السياحية، ينبغي أن تمنح الدولة حق الإمتياز وهو الانتفاع دون الملكية وتبقى الملكية حقا عاما تابع للدولة، وفي حالة تعسف المستثمرين في حق الإمتياز وعدم احترام قواعد وشروط الصيانة ينزع منهم هذا الحق بعد المعاينة الميدانية والتقرير الذي يقوم به المفتش التابع للإدارة المشرفة على المواقع السياحية والمعالم الأثرية.

كما لايفوتني أن أقتراح:

1- العمل على التعريف والإشهار بالإمكانات السياحية للولاية، وذلك بتكثيف المعارض والنشاطات الثقافية خارج الولاية وتشجيع التبادل الثقافي بين مختلف

مكثفة رغم إنعدام المنشآت الضرورية حتى في أبسط صورها، هذا العنصر الهام هو الحمامات الرملية بالجنوب التي تجاهلتها المشاريع الثلاثة وسوف تكون محل سؤال شفوي.

سيدي الوزير،

السادة أعضاء اللجنة،

إن إقبال المواطنين بكثرة على هذا النوع من السياحة يرجع أساسا إلى:

- دواعي الإستطباب.

- دواعي التعرف على خصوصية الجنوب، وفي مقدمتها الرمل الذي لولاه لما وجدت سياحة مريحة على الشواطئ للاستلقاء والاسترخاء. على الأقل، كون هذا النوع من السياحة سياحة جماهيرية في متناول الجميع على أساس أن مناطق الجنوب في البلاد أكثر أمنا وطمأنينة.

سيدي الوزير،

إذا كانت السياحة من طبيعة الانشراح لا الانقباض والتوسع لا الحصر، وأنتم تبحثون بها عن مناطق التوسع، وإذا كانت قد إكتسبت مصطلح التنمية المستدامة - والمستديمة الأصح- فإنها لا تعكس معاني التوسع المرغوب فيه وأبعاد الديمومة المنشودة، إذ إكتفت بالقليل والتوسم في الذكر والتقنين والتطبيق، ومن ثم فلا نجاح لها ولا ديمومة وهي تكتفي بالفرع وتجهل الأصل، علما أن السياحة كل متكامل إذا غاب أو غيب منه جزء قام جزء آخر مقامه حتى تكتسب الديمومة، فلما تحصر السياحة في فصل من أربعة وتتخلى عن ذكر ثلاثة من أربعة.

سيدي الرئيس،

إن مواهب وقدرات وفنيات الأنامل السحرية لحرفيي الجنوب في كم من صناعة البرنوس، والقشابية، ومختلف الأغطية، الجبة والفخار، والصلصال والزرابي المبتوثة، والنمارق المصفوفة هي جملة من عناصر سياحية تشكل متكاملة معين طبيعي وإنساني متميز يرسخ تقاليد الأمة ويثبت السكان ويربط أطراف البلاد ببعضها ويمتن روابط

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مبارك لعربي، وأحيطكم علما أن هناك أربعة نواب وهم عبد الكريم بالقط، مسعود أولبصير، عبد الله خلوفي ورقيق بن ثابت قد قدموا تدخلات كتابية، أما الآن فأحيل الكلمة للسيد العياشي دعودة.

السيد العياشي دعودة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

الوزيران الكريمان،

زملائي النواب،

الحضور الأعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير،

السادة أعضاء اللجنة المختصة،

تحدثتم في التقارير عن المشاريع القوانين الثلاثة عن القواعد العامة للإستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ وعن مناطق التوسع والمواقع السياحية وعن التنمية المستدامة للسياحة، ونسيتم أو تناسيتم الأقدار التي شاءت أن تكون الطبيعة في الجنوب أو أن تكون الجزائر صحراوية أكثر مما هي ساحلية بيون شاسع يضعف الهمم تشبيهه وقياسه، وقد استغل الإنسان الجزائري قديما وحديثا هذه الطبيعة الممثلة في فسيفساء تلك اللوحات البديعة التي ترسمها الكثبان الرملية والوحدات الغناء التي تحاكي الجمال ولا يكون جميلا إلا من رأى جمال الوجود وتعامل معه بما يستحق من الاحترام والتقدير والذكر.

فحينما تجمد أوروبا وتخلو السواحل من الحركة ويركن الكثير من الناس في زوايا الحانات ويقبعون أمام المدافئ ومخابئ المعابد الدينية، تفتح الصحراء بشساعتها وزخمها أحضانها الدافئة أمام مريديها لتشملمهم بأشعة شمس دافئة وكرم ضيافة وحسن إستقبال، حيث يتجولون ويمرحون في مناكبها آمنين مطمئنين، سيدي الوزير، يأتي الناس صيفا سيدي الوزير من القاطنين والزائرين صيفال للإستطباب ويقبلون عليه بصفة

وفيما يخص المشروع الذي بين أيدينا سأقدم جملة من الملاحظات، هي كالآتي:

المادة 08: لقد حددت أجزاء من الإقليم كمناطق توسع ولكنها لم تحدد الجهات التي ستتكفل بذلك، وإن كان من الأحسن إشراك المجالس المحلية في هذه العملية حتى يكون هناك إنسجام في الرؤية وفي أهداف التنمية.

المادة 13: ورد فيها "يعتبر مخطط التهيئة السياحية بمثابة رخصة تجزئة للأجزاء القابلة للبناء" وهذه الجملة غير واضحة نرجو توضيح القصد منها.

المادة 17: ورد فيها:

"يقع على عاتق الدولة إعداد وأشغال التهيئة وإنجاز المنشآت القاعدية لمناطق التوسع والمواقع السياحية" أود أن ينص صراحة على أن تجرى هذه العمليات قبل شروع المستفيدين في الأعمال، حتى لا يتكرر ما حدث مع التعاونيات العقارية التي ما زالت تنتظر دخول الماء والكهرباء وصرف المياه والطرق منذ أزيد من عشر سنوات.

المادة 18: ورد فيها "الوكالة الوطنية لتنمية السياحة" وأعطيت لها الصلاحيات ولم تحدد هذه الوكالة بشكل واضح، وكان من الأجدر أن يشار إلى تركيبتها والجهة الوصية عليها. كذلك توجد كلمة "تنازل عن الأراضي للمستثمرين" أعتقد أن مجرد النطق بهذه الكلمة أصبح يشير حساسية خاصة، ومن الأحسن أن تعوض بكلمتي "بيع" أو "رد منح حق الامتياز"، حتى لا يعيب هذا القطاع، كما وقع في القطاعات الأخرى، أيضا، ودائما في المادة نفسها، وردت كلمة "تشاوري" ولم يحدد التشاور مع من ولا كيفية هذا التشاور، فالكلمة مبهمة ويجب تعريفها.

المادة 32: ورد فيها "استحداث صندوق دعم الاستثمار السياحي"، أصبح عادة كلما حاول الشروع في ورشة إلا وفتح لها صندوق فأصبحت الجزائر -والحمد لله- ملأى

الأخوة، بل وحتى التضامن يوصلنا بأطراف العالم خلال كل فصول السنة وأيامها.

فتوجه إلى الجنوب، سيدي الوزير، كما يتوجه غيرك لبناء جزائر المستقبل المعتمدة على الذات ولي وجهك، سيدي، شطر بسكرة فتجد صروحا وقصورا وحدائق ومناقب معدنية وبساط رمل به الحصباء كالذرر يشفي من الكآبة والضرر.

إنها معالم مفيدة منها ما استرد ومنها ما أكتسب ومنها ما شكك أو أكتشف، هذه تشكو وغيرها كثر ما زالت مجهولة تحت الأنقاض تنتظر الإنقاذ، أه لو كنت تعلم ما في الصحراء تعذرني لكن نسيت وكم في النسيان من ضرر!

سيدي الوزير،

إننا في انتظار مواعيد صبحكم في الجنوب وإن موعدكم الصبح، أليس الصبح بقریب؟ وفي انتظار غدكم بالجنوب وإن الغد لناظره لقریب -إنشاء الله - دتمم للصالح العام سيدي الوزير، شكرا سيدي الرئيس، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد العياشي دعودة، وأحيل الكلمة إلى السيد علي حي.

السيد علي حي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدان الوزيران الكريمان،

السادة والسيدات النواب الأفاضل،

السادة والسيدات الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

لاشك أن هذه المشاريع الثلاثة هي محاولة للتخلص من نمط التسيير الاقتصادي السابق وبداية في تسيير اقتصاد السوق، وإن كانت آثار التسيير السابقة ما زالت بادية في هذه المشاريع.

الكريم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نهنيء أولاً أنفسنا بالاستفاقة، ولو نظرياً لحد الآن، في مجالين اثنين هما:
المجال الأول هو الحديث عن التنمية المستدامة وهذا فيه اعتراف ضمني بالسياسة الأنبية التي ميزت وما تزال تميز مختلف القطاعات، لذلك فإننا أدركنا أخيراً أنه لا بد من التغيير عن التخطيط المحكم والشامل للنهوض بالبلاد في شتى المجالات.

المجال الثاني هو الاهتمام المتزايد بالبيئة وبضرورة المحافظة عليها، بعد أن بلغ الأمر الخطوط الحمراء المنذرة بالخطر، ولعل مشروع القانون المتعلق بالبيئة الموجود بين أيدي مجلسنا هذا سيكون بمثابة الانطلاقة الحقيقية لانتشار الوعي البيئي للمحافظة على المحيط ومحاربة التلوث الذي أصبح يهدد مستقبل البلاد، وننوه هنا بالمادتين 5 و7 من مشروع هذا القانون اللتين تعرضتا لهذا الموضوع بوضوح.

سيدي الوزير، إن الكلام عن مناطق التوسع والمواقع السياحية ليس وليد اليوم أو هذا المشروع، بل يعود إلى الأمر رقم 66-62 الصادر سنة 1966، الذي تكلم بوضوح عن التنمية وتثمين الموارد السياحية وعن تنظيم المناطق والمواقع السياحية وعن اهتمام السلطات وقتها بالنشاط السياحي وترتيبه، ثم أتى المرسوم رقم 232/88، الذي لم نر له أثراً في الحثييات ونرجو أن يستدرك الأمر أو أن تبين الأسباب التي أدت إلى حذف الإشارة إليه.

هذا المرسوم الذي صنف الفضاء السياحي وأعلن عن مناطق التوسع السياحي حسب الطبيعة ونوعية الموارد

بالصناديق. لاشك أن اقتطاع جزء من الأموال العمومية وتخصيصها لجهة ما لا يحد في جميع الحالات، لأنه إن لم يستعمل كاملاً فإنه يعتبر أموالاً راکدة، وذلك يضر بالدورة الاقتصادية إضافة إلى أن الكثير من الصناديق قد أنشئت وليست عليها أية مراقبة ويكتنف الغموض تسييرها فنسمع كل يوم شائعة جديدة عن التسيير المالي لهذه الصناديق.

ولأن هذه الورشة السياحية ستكون إحدى الورشات الهامة فإن أي صندوق لا يستطيع تلبية طلبات المستثمرين، وبالتالي سيدفع ذلك إلى المحاباة والطرق الالتوائية من أجل الحصول على معاملة الصندوق. الأمر الذي يضر بالصفة التنافسية التي تعد شرطاً أساسياً لإنجاح الاستثمار.

إن الدولة تنوي جعل السياحة أحد الروافد الأساسية للاقتصاد الوطني وأعتقد أن البنوك أولى في التعاملات المالية، لأن الورشة تتطلب أموالاً كثيرة ومعظم بنوكنا من القطاع العام، فالأولى إشراكها في مجال التنمية السياحية أو إنشاء بنك خاص بالتنمية السياحية، لأن في التنمية السياحية كثير من الأشياء مثل الصناعات الحرفية والسياحة الصحراوية والسياحة الشاطئية، إذن فكل هذه تتطلب أموالاً كثيرة والصندوق لن يلبي الحاجات، حتى تسند هذه التنمية السياحية، وبالتالي تكون المعاملات المالية أسلم، ودور البنوك في التنمية كما تعلمون دور أساسي في اقتصاد السوق، لذا أرى أن هذا الصندوق لن يف بالغرض وخاصة أن صندوق دعم الاستثمار موجود، فلماذا إضافة صناديق أخرى مشابهة؟! ولكم جزيل الشكر.

الرئيس: شكراً للسيد علي حي، وأحيل الكلمة إلى السيد لخضر ماضي... غائب، إذن أحيل الكلمة إلى السيد أحمد اسعاد.

السيد أحمد اسعاد: شكراً سيدي الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله

الصرامة في تطبيق القانون على كل من تسبب من بعيد أو من قريب في هذه المهزلة، وما هذه القضية إلا القسم الظاهر من الجليد وهي فيض من الغيظ.

سيدي الوزير، إن المادة 27 من مشروع القانون تتكلم عن إمكانية بيع الأراضي المكتسبة بعد تهيئتها، علما أن الأراضي داخل مناطق التوسع، خاصة الساحلية منها، ليست ميسرة لكل من يطلبها، فإنني أرى أن هذه المادة ستبقي على البنزسة وتشجع على المتاجرة بالأراضي السياحية، بل وتقن لسمارة العقار. لذا أقترح صياغتها على النحو الآتي:

المادة 27: "لا يمكن إعادة بيع أو تأجير الأراضي المكتسبة في إطار هذا القانون... الباقي دون تغيير.

فيما يخص المادة 36: إنني أرى أن المدة المعطاة للمفتشين المؤهلين قانونا لإرسال محضر معاينة المخالفات إلى الوالي أو إلى الجهات القضائية المختصة طويلة وكفيلة بتغيير الكثير من الأمور بسبب التدخلات والضغوط التي يمكن أن تمارس على المفتش لتغيير محضره وقد ألفنا هذا، لذلك أقترح أن تقلص إلى عشرة أيام كأقصى حد.

سيدي الوزير، أختتم مداخلتني هذه بالتطرق إلى انشغال محلي خاص بمنطقة "تكجدة" بولاية البويرة ذات المناطق الخلابة رائعة الجمال، وأنا أتساءل عن مدى اهتمام وزارتك بهذه المنطقة السياحية؟ وفي الأخير، أشكر اللجنة التي أنقذت النسخة العربية شكلا ومضمونا، وأشكر الجميع على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد أحمد اسعاد، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بوطيبة.

السيد نور الدين بوطيبة: بسم الله.

السيد رئيس الجلسة،

والقدرات التي تزخر بها، وكان عدد هذه المواقع 169 موقعا.

سيدي الوزير، إن هذه النصوص التشريعية والتنظيمية لم تعط القطاع الديناميكية المرجوة منها، وقد يؤكد هذا:

أولا: الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي.

ثانيا: تدهور الكثير من المواقع السياحية، بسبب اللامبالاة والإهمال.

ثالثا: تحويل الكثير من المشاريع عن طابعها السياحي.

وقد ذكرتم هذا بإسهاب في عرض الأسباب كمقدمة لمشروع هذا القانون.

سيدي الوزير، إن مشروع القانون الذي بين أيدينا لن يستطيع أن يحل المشاكل الكثيرة والمتعددة والمعقدة التي يعانيتها قطاعكم.

إن إصلاح قطاع السياحة لا يتم بمجرد إصدار ترسانة من القوانين ثم تركها حبيسة أدراج المكاتب، وإنما بالشجاعة في تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع وعلى من يدوسونها جهرا دون اختفاء ولا استحياء.

إن المسؤول عن النهب وتدهور مواقع التوسع ليس المواطن البسيط، بل هم سمارة العقار، وهم معروفون لدى الخاص والعام، فهم أصحاب النفوذ والجاه "والاكتاف العريضة" - بين قوسين- والمسؤوليات الكبيرة فإذا وجد من يقف في وجه تعسف وهيمنة هؤلاء، هنا فقط يمكننا أن نتفاءل بانطلاق فعلي للسياحة في إطار سياسة استثمارية نافعة للبلاد والعباد.

ولعل خير دليل على كلامي هذا هو ما تكشفه الصحافة خاصة الحرة منها، للرأي العام فاضحة بذلك التلاعب والسطو على الأراضي المخصصة للتوسع السياحي باسم الاستثمار المزعوم -وهي مشكورة على ذلك- وكان آخرها مسلسل "زرالدة" وقد وقفت على ذلك، ونحن نرجو

سبب اللف والدوران، فردا بأنهما بصدد البحث عن فندق يأويان إليه لكنهما لم يعثرعليه، فما كان من الشرطة بعد هذا الرد إلا أن أخذتهما إلى أحد الفنادق أين نظرت في السجل الليلي للمبيت وتم إخلاء سبيل تونسيين اثنين ليعوضا بجزائريين تحت ذريعة أن الجزائريين يوجدان في حالة تعب.

وبالمقابل نتساءل لو حصل هذا بالجزائر؟ فإن الأمر لن يكون سهلا وستقع معركة (دبزة) في مثل هذه الحالة ثم المزايدة بأي حق يتم إخراجي ويأتي آخرون مكاني... إلى آخره.

أتكلم هنا كجزائري عما حصل فعلا، هذا من جانب ومن جانب ثاني فإن مدينة "سيدني" (استراليا) هي آخر بلد زرتة، لذا أقول، السيد الوزير، لا الغلاف المالي يبهنا ولا البنائيات، بل حتى السكنات المقامة حديثا عبر الولايات ينقصها الشكل السياحي، أي لم تراخ فيها الجوانب الجمالية حتى يكون لتلك المدن نسيجا عمرانيا من شأنه أن يعطيها نمطا جميلا، لذا أركز هنا على أهمية الهندسة المعمارية في السياحة، كما أعتقد أن جميع الوزارات المعنية بقطاع السياحة ولست وحدك، السيد وزير السياحة، الذي يتخبط في هذا المجال، بل وزير الأشغال العمومية أيضا إذا لم يقم بإصلاح الطرق فالسائح لا يستهويه الطريق المحفر المؤدى إلى الفندق وكذلك من لم يصلح شبكة المياه والبريد والمواصلات... إلخ.

وبالمناسبة، السيد وزير السياحة، لقد كان بإمكانك أن تتدخل في قضية "الهاتف النقال" مع الشركة الأجنبية الجديدة في بلدنا وتدلي برأيك فيها، إذ ليست المسؤولية مسؤولية وزارة النقل وحدها، لأن القضية تؤثر علينا في مجال السياحة سلبا.

كما تمنيت لو أدرج فخامة رئيس الجمهورية محور السياحة ضمن المحاور الرئيسية الثلاثة المتمثلة في: إصلاح العدالة وهيكل الدولة والمنظومة التربوية، لأن السياحة بالنسبة إلي ومن خلال ما رأيت تعني الكثير.

السادة الوزراء،
أعضاء الوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي النواب،
سلام الله عليكم.

في البداية، أثنى مرة أخرى على أرواح ضحايا القنبلة الغادرة ببلدية "بوقادير" في الأسبوع الماضي وتترحم على هذه الأرواح البريئة.

على كل حال، السيد الرئيس، لن أطيل لأن مداخلتني هذه تقترب مما أشار إليه زميلي السيد براحو الجيلالي الذي يقطن بنفس مدينتي. وأردت أن أرد عن زميلي بقولي: إننا لا نتكلم عن قطاع لا نعرفه في ولاية أخرى، بل نتكلم عن الولاية التي نعيش بها ونعمم على المدن الأخرى.

إذن فإن الفرصة سانحة ما دام السيد الوزير موجودا لأقول بصفتي رئيسا سابقا للاتحادية الجزائرية للمعوقين مدة أربع سنوات ونائباً مدة أربع سنوات أخرى، ليصير المجموع ثمان سنوات، تجولنا خلالها في جميع البلدان الأوروبية والعربية الشقيقة والخليجية إلى غير ذلك، ويشهد زميلي السيد مراد بوطاجين الذي اشتغل في قطاع الصحافة ومشى معنا على ما أقول.

وباختصار شديد، السيد الوزير، إن السياحة مثلما أراها ليست قضية غلاف مالي مثلما تكلم أحد الزملاء بقوله إن الغلاف المالي المخصص لوزارة السياحة قليل، ذلك لأن القضية قضية ذهنيات وتربية وأخلاق وغير ذلك للنهوض بهذا القطاع.

وأبدأ تدخلي بمثال حي عن حادثة وقعت لزميلي الموجود بالمجلس حاليا وليس بقاعة الجلسات، تروي هذه الحادثة قصة جزائريين نزلا في مطار تونس وامتطيا سيارة أجرة في ساعة متأخرة من الليل في اتجاه البحث عن فندق، وبعد اللف والدوران وجدا الفنادق مكتظة، الأمر الذي أدى بالشرطة إلى إيقاف السيارة والسؤال عن

السيد نور الدين بوطيبة: اسمح لي السيد الرئيس (الله يعيشك) أريد أن أضيف كلمة واحدة فقط، كلمة صغيرة.

الرئيس: أرجو ألا تخرجني ويقول الإخوة إنني أميز بين هذا وذاك، تفضل.

السيد نور الدين بوطيبة: (يواصل).

ما زلت وفيما لكتلة الأحرار وما جودي مع نواب الجبهة أو غيرهم هنا اليوم إلا لأن المصاعد الأربعة المؤدية إلى قاعة الجلسات هي السبب، فعندما أهم بالصعود تقابلني مداخل أربعة، فأجلس حسب قرب المدخل الذي أدخل منه، وما زلت وفيما لكتلة الأحرار.

الرئيس: حسبناهم ضموك وانتهى، إذن السيد صالح المكروطار... غائب أحيل الكلمة إلى السيد عبد الباقي كسال.

السيد عبد الباقي كسال: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أشير إلى أن العبرة ليست في كثرة القوانين ولكن العبرة في الالتزام وتحديد آليات واضحة وصارمة لتطبيقها (والكلام مقصود) لأن الواقع يؤكد ذلك.

أما فيما يخص ما ورد في مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية وفي مادتيه 18 و25 فإن مهمة الإنشاء والتهيئة والترقية والتنازل عن الأراضي للمستثمرين وممارسة حق الشفعة تسند إلى هيئة عمومية، وأن منح رخص البناء داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية يخضع إلى رأي مسبق من الإدارة المكلفة بالسياحة وبالتنسيق مع الإدارة المكلفة بالثقافة،

وأضيف بالمناسبة لأشير إلى أن الاتحادية الجزائرية لكرة القدم وقعت في عراق في الآونة الأخيرة من أجل الحصول على أحد الملفات المتعلقة بالألعاب النارية ولم تحصل عليه، وكتبت الجرائد بشأن خسارة رئيس الاتحادية وعدم حصوله على الملف... إلخ، رغم أن الخسارة تكمن في أننا لانملك سياحة ولا فندقية ولا هياكل منافسة للدول الأخرى، علما أنني أتكلم هنا عن الواقع المعاش، وقد تكلمنا وقلنا إننا سنضع نصب أعيننا ملفات على الطاولة للحصول على إمكانية إجراء بطولات عديدة ببلادنا مثل بقية البلدان، خاصة وأن هذه الأخيرة لا تتميز عنا إلا بالفنادق والطرق والأمور السياحية. ومثلما تعرفون فأن البلدان الخليجية والعربية يريدون إقامة الدورات ويذهب أبناءهم إلى البلدان التي بها سياحة، وبالتالي يجب أن لانغطي الشمس بالغربال مثلما يقول المثل. وتكلمت باللهجة (الدارجة) أو بغيرها لأننا خرجنا عما يجب.

كما تكلم زميلي السيد الجيلالي براحو عن كل شيء موجود، غير أنني السيد الوزير، أتساءل إذ كيف نصدق أن لدينا 1200 كلم من الساحل ولانجد فيه أي فندق والله، رغم أن المرسوم 232/88 المؤرخ في 05-11-1988 يشير إلى أن مديرية السياحة بالولاية أحصت عشرة مناطق لإنشاء مركبات سياحية بها. لذا نود، السيد الوزير، برمجة منطقة واحدة من المناطق العشرة المذكورة، أي منطقة "ماينيس" كمشروع في الإطار السياحي.

وفيما يخص الساحل الذي تكلمنا عنه، السيد الوزير، لاحظنا ظاهرة في الشلف مثلما قد تكون في الولايات الأخرى، وتأسف أننا لم نزر بعض المناطق على كل حال وزرنا فقط بعض الولايات حيث يقيم الناس في البيوت القصدية أو لست أدري ماذا أيضا...

الرئيس: بارك الله فيك السيد نور الدين بوطيبة، وأحيل الكلمة إلى السيد صالح المكروطار.. يبدو أن السيد بوطيبة يريد أن يواصل...

يحصل الكثير على الشاطئ أو في العقار المخصص للسياحة الساحلية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد عبد الباقي كسال، ولعلمكم إن السيد لخضر ماضي، الذي سبق وأن سجلناه غائبا قدم تدخله كتابيا، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الناصر بن أم هاني، تفضل.

السيد عبد الناصر بن أم هاني: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد الرئيس،
سيدي وزير السياحة ووزير العلاقات مع البرلمان،
زملائي النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من بين أهم الأسباب التي جعلت السياحة في الجزائر تعيش كل هذه المشاكل والعراقيل، نذكر:

1- إهمال الدولة لهذا القطاع الحساس، سواء قبل الإصلاحات أو بعدها.

2- إقبال المتطفلين على الاستثمار في هذا القطاع في غياب ذوي الاختصاص تسبب هذان العاملان-وأكتفي بهما- في شلل ذريع أصاب القطاع بصفة عامة وجعلا حتى العقار يتدهور إلى حد بعيد.

سيدي الوزير لا يمكن أن نهض أبدا بهذا القطاع الحساس ولا يمكن أبدا أن نطمح إلى الاستغلال العقلاني للموارد السياحية ولا يمكن حماية المقومات السياحية إلا إذا توفرت النية الحسنة والصادقة عند القائمين على هذا البلد، أي الدولة.

وقد ورد في تقرير اللجنة وهي مشكورة على ذلك أن عدم الاستقرار، أي استقرار القطاع طبعاً، على المستوى المؤسساتي خلال الثمانينات وحتى منتصف التسعينات

ونتساءل هنا: ما طبيعة هذه الهيئة؟ وماهي تشكيلتها؟ إذ يكتنفها غموض كبير، ولماذا همشت مصالح البلديات؟ رغم أن قانون البلدية في مادة (60) يؤكد أن رئيس المجلس الشعبي البلدي هو الذي يقوم بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية وإدارتها ولا سيما:

- إبرام عقود اقتناء الأملاك وعقود بيعها وقبول الهبات والوصايا والصفقات والإيجارات.

وإبرام المناقصات أو المزادات الخاصة بأشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها والمحافظة على الحقوق العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية.

ولذلك فإنني أشم وبكل صراحة رائحة سحب كثير من الصلاحيات للمجلس الشعبي البلدي.

أما فيما يخص المادتين 22 و23 المتعلقة بحق الشفعة لصالح الدولة ونقل الملكية إليها أو نزع الملكية من أجل المنفعة العامة فإن الواقع يدل على أن هناك هضما لحقوق الكثير من أصحاب العقار ولم تسو وضعيتهم لحد الآن، فكيف يا ترى يعالج هذا الأمر؟! خاصة وأن الواقع يؤكد ذلك فكثير من الحالات ما زالت معلقة إلى يومنا هذا، إذ أن الدولة قد احتاجت مثلا إلى قطعة أرض لبناء مؤسسة تربوية على أن تعوض صاحبها، لكن ما زالت الوضعية لم تسوى لحد الآن.

أما فيما يخص المادة 35 أتساءل فأقول لماذا خص مفتشوا السياحة وحدهم بأداء القسم دون سواهم من مفتشي التعمير والبيئة المذكورين في المادة 34؟ ثم إن وسيلة القسم هذه غير مجدية وحدها، لذا وجب التفكير في وسائل ردعية للحد من تلاعب وتجاوزات هؤلاء.

وفيما يخص المادة 41، أي عند الانتهاك الخطير لأحكام هذا القانون أثناء القيام بأشغال البناء فإنه يجب التدخل بطرق أخرى فورا، بدل الطرق الاستعجالية القضائية التي أثبتت التجربة بطأها في الإجراءات، عموما فإن القضية الاستعجالية تدوم شهرا على الأقل وخلال هذا الشهر قد

غير أهلها، وأذكر بعض المواقع التي كانت قبلة لبعض الشركات المتعددة الجنسيات في الإنتاج السينمائي والثقافي والسياحي كطاحونة "فيريرو"، ومتحف الفنان العالمي "الفانسين ديني" الذي أصبح اسمه "نصر الدين ديني" بعد أن أسلم ببوسعادة، وقلعة "بني حماد" بضواحي مدينة المسيلة وما تستحق من عناية خاصة مهد الدولة الحمادية ثم منطقة "بني هلال" والقائمة طويلة.

معالي الوزير، أقترح أن تولي وزارتك ومن خلالها الدولة طبعاً عناية خاصة لحماية مثل هذه المواقع من الديناصورات البشرية، وما أكثرها في زماننا، كما أقترح الاعتناء أكثر بالسياحة في الجنوب الجزائري الكريم بمكوناته ككرم أهله، مع العلم أن كثيراً من المواقع لاتزال عذراء تنتظر من يحسن استغلالها، كما أدعو معاليكم إلى الاهتمام أكثر بالسائح الجزائري وخاصة في غياب السائح الأجنبي. كما أدعوكم باسم سكان ولاية "المسيلة" إلى زيارة ميدانية للوقوف على الواقع السياحي لهذه الولاية الفتية. وعند جبهة الخبر اليقين. وشكراً على كرم إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عبد الناصر بن أم هاني، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد اللطيف حمليلي.

السيد عبد اللطيف حمليلي: بسم الله، والحمد لله والصلاة والسلام عليك يا سيدي رسول الله. السيد الرئيس، السيد الوزير، الإخوة النواب، أسرة الإعلام، سلام الله عليكم ورحمته وبركاته،

في الحقيقة، إن دهشتنا، السيد الرئيس، لكبيرة عندما نعلم أن موقعنا من على هذا المنبر الذي يرفض التعقيم الإعلامي ويعارض تقييد حرية التعبير والرأي قد خرق، ولتزيد أكثر عندما يتماطل في بث نشاطنا الذي هو جزء من حياتنا اليومية، بل أهمها، وهذا وطنيا، خاصة عندما

وغياب سياسة وطنية واضحة للتنمية السياحية لم يمكننا من إكمال المنظومة التشريعية السياحية.

سيدي الوزير، اتضح لنا من خلال اطلاعنا على التقرير التمهيدي الموجود بين أيدينا، أن هناك اجماعاً بين ذوي الخبرة والاختصاص على الوضع المتدهور الذي يعيشه القطاع السياحي.

معالي الوزير، أكيد أنكم على دراية تامة بواقع السياحة عند جيراننا وأكيد أنكم تدركون جيداً مداخيلهم من العملة الصعبة في المجال السياحي ومؤكد أنكم تعلمون الأعداد الهائلة من السياح المقبلين عليهم، في حين أن جزائرتنا التي كانت قبلة العالم في السياحة العالمية تراجعت إلى حد فظيع، هذا التراجع الذي جعل المرافق السياحية بدل أن تساهم في دفع عجلة التنمية أصبحت، للأسف، أوكاراً للفساد والانحراف تزيد من ويلات الشعب الجزائري.

معالي الوزير، إن الولاية التي انتمى إليها وبصفة خاصة مدينة بوسعادة ذات الشهرة العالمية في الجانب السياحي هي خير دليل على التراجع الرهيب الذي يعيشه القطاع، وخاصة في المرافق، فالفنادق التي كانت تزخر بها المدينة والتي كانت تستقبل آلاف السياح، أصبحت تصنع آلام أبناء المنطقة وأحزانهم وأصبحت مسرحاً للاعتداءات الجسدية بل حتى لإزهاق الأرواح ففندق "القائد" أو فندق "ترانزات" أو فندق "الإقامة الطيبة". هذه الفنادق وغيرها التي كانت تستقبل حتى رجال الدولة وعلى رأسهم الرئيس الراحل هواري بومدين -رحمه الله- تحولت اليوم إلى نقاط سوداء يستحي الواحد منا أن يقف أمامها، فما بالكم بدخولها أو بالمبيت بها، هذا مثال بسيط عما آل إليه العقار السياحي.

أما عن المواقع السياحية، فأقول لكم، سيدي الوزير، إن هناك مكونات عظيمة تزخر بها بلدنا دون غيرها كان يستغلها المستعمر أيام الاحتلال، إلا أنها اليوم طي النسيان، وأطفأ نورها الإهمال لا لسبب إلا لأنها أسندت

والمستجدات الجديدة الموجودة في هذا المشروع وبنوده، وبالتالي، حتى المخططات الخاصة المعروفة والتي ظهرت حسب مشروع هذا القانون يجب مراجعتها مراجعة دقيقة كمخططات التوجيه، التهيئة والتعمير، ومعطيات شغل الأراضي المبتكرة في سنوات التسعينات والتي تطبق الآن في جميع أنحاء الوطن، طبعاً، مع الإسراع في تنفيذ مخططات المسح العام للأراضي وتكييفهم مع المطلب الاقتصادي الحالي والمستقبلي، لأن قضية مراجعة هذه القوانين المسيرة للعقار مطروحة على مستوى جميع التراب الوطني، فمثلاً، تعتبر رخصة البناء في المناطق الأثرية مشكلاً عويصاً جداً، وقصر مدينة بشار ومدينة القنطرة الكبرى دليل على ذلك، فقضية التعويض سواء كان مالا أو نقداً أو أرضاً معطلة بطريقة لم نفهمها إلى حد الآن، لأن الحفاظ على الآثار والبناءات القديمة يجب أن يخضع لقانون مالي خاص لكي لا تنتهك هذه البناءات الأثرية، ولا يمكن فصل أدوات التعمير عن بعضها البعض، فالتعمير كلمة علمية حديثة يجب أن تستوفي جميع شروطها ولا يمكن فصل علاقتها بالسياحة بأي حال من الأحوال من الناحيتين القانونية والتقنية.

المادة الثانية: في الفصل الأول من القسم الثاني من المادة الرابعة، نرجو من أعضاء اللجنة تطويره وتوضيحه، خاصة فيما يتعلق بإعداد الدولة للاستراتيجيات والبرامج التي من شأنها إحداث آثار إيجابية في الاقتصاد الوطني.

المادة 12: في القسم الثاني من تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية، يجب أن يعد مخطط التهيئة السياحية حسب قانون مخططات شغل الأراضي، ويجب أن نفرق هنا، بين المناطق السياحية والتراثية الموجودة داخل نطاق دراسة مخططات شغل الأراضي المذكورة التي تمت المصادقة عليها والأخرى التي لم تتم، مع أخذ المناطق التي لم يتم تسجيل دراسة مخططات شغل الأراضي بها بتاتا بعين الاعتبار.

يقوم المواطن الجزائري بمقارنتنا مع نظرائنا من دول أخرى في المجال نفسه. ولحد الآن لم نتلق الإجابة الوافية والشفافية عن عدم بث نشاطات المجلس الشعبي الوطني منذ دراسة برنامج الحكومة، وإنما نلجأ من سيادتك الإجابة عن هذا السؤال.

أما فيما يخص مشروع القانون الموضوع بين أيدينا، فإننا بعد تصفحنا للمقترحات والتعديلات، وجدنا النقاط الآتية:

أولاً - نلاحظ أنه قد بذل جهداً لا يستهان به في تطوير المعنى اللغوي، وهذا قصد مساعدة الإدارة والهيئة القضائية على السواء. والذي نرجوه هو استمرار المراجعات القابلة للتعديلات لكي تتكيف مع الواقع الاقتصادي الوطني في ظل سياسة اقتصاد السوق المنتهجة.

إن التعلم وممارسة تجربة الغير في جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية أصبحت من الأهمية بمكان، إذ لا يعقل أننا لا نجدها وهذا إما تعمداً - وهذا أغلب الظن - أو عدم أوقلة الكفاءة والتجربة، ولو حتى في صياغة القوانين الخاصة بالنشاطات الاقتصادية، إذ لا يعقل أن تكون صياغة ومقترحات وأفكار قانون مثل الذي بين أيدينا موجودة منذ بداية التسعينات ولا يصل إلى أيدي نواب الشعب حتى اليوم. إذا، يجب توقيف العجلة قليلاً وإدارتها بعض الشيء ثم التمعن في طريقة معالجة المشاكل على الوتيرة اللاتقة، طبعاً مع إدماج فكرة التعلم من الغير في جميع الحالات، فلنتعلم من الشعوب والدول الأخرى، لأنني على يقين، أيها السادة، أنها قد تعلمت منا الكثير وهي تتعلم منا دون أن نشعر.

أما من الناحية الموضوعية، فإنني أبدي ملاحظاتي الآتية:

المادة الأولى: إن قانوني التعمير رقم 90-29 وتسيير أملاك الدولة رقم 90-30 ليسا في صالح المعطيات

الأمر، منها الشكلية - وحتى لا أعود إلى ما قاله الزملاء، نشكر الذين تطرقوا إلى هذه القضايا، وسأكتفي بما لم يتطرق إليه - ومنها ما يخص المضمون، مثل عبارة التنمية السياحية التي تدل من الناحيتين المعجمية والدلالية على أن هناك مسaire وتجديد فيما هو كائن، لكن عندما نعود إلى مشروع النص القانوني نجد ترسيخ واهتمام بما هو كائن، هذا يعني أنه يجب أن نحافظ على ما هو كائن أو نستعمله، ومن هنا يجب أن تمحى أو تلغى هذه العبارة في المشروع وتبدل باستغلال أو شيء من هذا القبيل.

أما إذا كنا نقصد فعلا - وهذا ما لاحظت نقصه في المشروع - وجود تنمية في المنظور السياحي الاستراتيجي المعاصر، فإننا نتساءل، أين هي الرؤية المستقبلية للمشاريع السياحية ذات القوة السياحية والبعد العالمي للسياحة؟ مثلا لانجد رؤية استراتيجية لإنجاز أماكن سياحية تجلب الانتباه، وينقصنا في ذلك - مثلا - إحداث متاحف وطنية وعالمية والعناية بما هو كائن من لوحات وإنجازات تدخل في هذا الإطار في متاحفنا وليس عدم العناية بها والترويج لها.

لدينا أيضا عبارة الموقع السياحي، فحسب ما هو موجود في التقرير التمهيدي هو موقع مكاني بمعنى موقع جامد، فضاء محدد ومعين، بينما يرى المتمعن في الاستراتيجية السياحية أن الموقع قد يكون مكانا وقد يكون مكانا ضمنا، فمثلا، حيث وقع هذا في مدينة وهران وبالذات في متحف وهران، إذ جاء سواح كثيرون من الخارج للاطلاع على بعض التحف النادرة والآن لانجد تموقعا لمثل هذه المواقع غير المحددة.

القضية الثانية أو الإشكال الثاني المطروح، هو وجود تداخل في الصلاحيات، مثلما قال الزملاء وهذا شيء واقع ونعيشه، وأنا أضيف الأمر، إذ قال بعضهم إن هناك تداخل في صلاحيات كثير من القطاعات لكنني أضيف القضية وأراها في الثقافة والسياحة والبيئة والعمران، فلا نجد في هذا المشروع لمحة عن هذه السمفونية الرباعية

أما فيما يخص فكرة التعويضات التي لها علاقة مباشرة بالعقار، وربما إزاحة أهل الأرض عن أرضهم، فهي لم ترق حتى إلى المطلب الاقتصادي الحالي، فلا يمكن أن نغض الطرف ونقول إن لدينا مباني وقصور قديمة تحتاج إلى ترميمات ومحافظه ونحن لا نبذل أي جهد مالي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التعويضات بالقيمة الحالية للدينار غير متوافقة، فمثلا في مدينة بشار، يقدر المتر المربع الواحد في التعويضات بـ 300 دج بينما بجوار القطعة التي أرادت الدولة استغلالها تباع الأراضي في بعض الأحيان بأكثر من المبلغ بمرتين أو ثلاث مرات، نجد كذلك كل القطاعات قد تلقت التحفيزات...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد اللطيف حمليلي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بشير بويجرة. تفضل.

السيد محمد بشير بويجرة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على الرسول الكريم، وبعد، سيدي الرئيس، معالي وزير السياحة، الزملاء النواب، السادة أعضاء لجنة الثقافة، هيئة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

إضافة إلى ما قاله الزملاء الكرام وتتمة لما تطرقت إليه في المداخلة السابقة، نحن نثمن هذا المشروع ونرفع من شأنه نظرا إلى أهمية القطاع في المنظومة الاستراتيجية الوطنية والدولية في كل المجالات، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو البيئي، ونعتبر هذا العمل موقفا مشرفا يبين مدى الأهمية التي يعطيها الجهاز التنفيذي للسياحة، باعتبارها قضية العصر أو قضية الحال الراهنة، وبعد الاطلاع على هذا المشروع والتتمعن فيه تبين أن هناك قضايا كثيرة مهمة جدا قد أوفاهها حقها، وذلك لأنه قد غاص في كثير من الأمور وأعطى كثيرا من الأبعاد سواء من حيث المضمون أو من حيث الشكل، لكن بعد التتمعن أكثر لاحظت وجود بعض

طريق برامج تشجير مناطق جديدة وإنشاء محطات تصفية المياه وتكثيف شبكة الطرقات وكل الوسائل الضرورية للنشاط السياحي.

سيدي الرئيس، إن بلوغ شروط مفهوم المستدامة أو الاستدامة لا يكون إلا بإدماج الجامعة في كل العمليات ذات الصلة بالتنمية، التهيئة أو التوسع، فيكون بذلك توسع تنمية سياحي وليس تنمية توسع عقاري، وذلك مسبقا في المخطط الوطني لهيئة الإقليم، يجب كذلك تمويل وتشجيع البحوث والدراسات في المجالات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالسياحة في المواقع المهيأة والمكنونة في بلادنا.

سيدي الرئيس،

أولا - إن ضرورة تهيئة المواقع الأثرية، التاريخية والدينية، لاسيما في المناطق الداخلية خارج السياحة الصحراوية والساحلية التي حافظت منذ قرون على نشاطها لدليل على خصائصها وبصمتها السياحية وثقلها في ميزان الذاكرة التاريخية للشعب الجزائري، مثلما هو موجود في غيليزان من قلاع وزوايا ومقامات (سيدي محمد بن عودة، سيدي عبد العزيز، سيدي يحيى، سيدي بو عبد الله والقلعة) والمهرجانات الثقافية والعلمية والروحية المتصلة بها.

ثانيا - تشجيع مشاريع الإعلام الوثائقي والإشهار وتمويلها وذلك بتطويرها لبلوغ المستوى الدولي لإظهار هذه الصناعة السياحية الجزائرية.

ثالثا - إدماج المعرفة السياحية في البرامج المدرسية والمهنية.

سيدي الرئيس، إن التفكير في إدماج المهندسين في الشعب التي لها صلة بالسياحة في شروط الاستثمار السياحي وخاصة عند التنازل عن العقار كشريك في العملية الاستثمارية لإجراء يعين على تشغيل إدارتنا المتخرجة وتأهيل المشاريع المنجزة في إطارها المستدام،

في إنجاز رؤية استراتيجية سياحية، لأننا لا نحسب السائح الذي يزور الجزائر يأتي ليشاهد أماكن وآثار وتراث فقط بل يأتي ليشاهد أمور فنية أخرى ترتبط تارة بالسياحة وتارة بالفن والفنون وتارة أخرى بالعمارة وتارة بالبيئة، هذه كلها أمور تتضافر لتعطي استراتيجية للسياحة، كذلك يكتنف عبارة موقع سياحي، مثلما قلت، الغموض، إذ نرى أن الموقع السياحي إما مكانا طبيعيا أو مكانا تاريخيا أو آثارا، بينما يجب أن ننظر إلى الموقع السياحي نظرة استشرافية ومستقبلية، فمثلا، لدينا مصر من بين كثير من الدول العربية والصديقة قد أنجزت مكتبة الاسكندرية كإنجاز مستقبلي يأخذ بكل هذه الاستراتيجية، فهي من ناحية ستجلب كثيرا من السواح إلى مصر، وتجمع من ناحية أخرى الجانب الثقافي فيما يخص الجانب المعلوماتي، من جهة أخرى يبشر أو يعطي نظرة مستقبلية...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد بشير. وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الرحمن برقية.

السيد عبد الرحمن برقية: شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله،

سيدي رئيس المجلس المحترم،

معالي وزير السياحة،

أيها الإخوة النواب الأفاضل،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سيدي الرئيس، لاشك أن دعم الاستقرار السياسي من الدعائم الرئيسية للاقتصاد الوطني، والسياحة وسيلة من الوسائل الأساسية لاقتصاد المستقبل ونموه، والاهتمام الجاد بها هو عمل استراتيجي قبل أن يكون حيوي.

سيدي الرئيس، إننا نحرص على ألا تكون تهيئة المناطق السياحية على حساب البيئة، فيجب الحفاظ على الثروات البيئية النباتية والحيوانية المهددة، وذلك عن

أننا سنستأنف أشغالنا غدا في الساعة التاسعة والنصف (9 و30د)، وستكون الجلسة الافتتاحية فرصة للسيد الوزير للرد على انشغالاتكم، ثم نشرع مباشرة في تقديم مشروع القانون المتعلق بالقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ ومناقشته.

شكرا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثالثة
والدقيقة الواحدة والخمسين مساء**

ويكون التنازل عن العقار بمثابة وقفا سياحيا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الرحمن برقية، وهو آخر متدخل في هذه الجلسة، نعلمكم أيضا أن السيد أحمد النجاري والسيدة فاطمة صغير قد تقدمتا بتدخلين كتابيين.

أشكر في نهاية الجلسة جميع المتدخلين والزلاء النواب والنائبات على مساهمتهم في دراسة مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية. وأعلمكم

تدخلات كتابية

- 1 - السيد عبد الكريم بلقط: بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السادة الوزراء،
السادة والسيدات النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
- من السواح وخاصة الأجانب.
- 2 - مازال الإطار التشريعي والتنظيمي للسياحة غير مكيف مع اقتصاد السوق وقواعد المنافسة.
- 3 - تدني الخدمات السياحية الناتجة عن ضعف في المراقبة والمنافسة.
- 4 - إن الحضيرة السياحية سواء العامة أو الخاصة في وضعية مزرية بحاجة ماسة لوضع برنامج خاص لتجديدها وإعادة تأهيلها.
- 5 - إن شواطئنا تعيش كارثة تهدد السواحل بالفناء لعدة عوامل منها (نهب الرمال، عدم مراقبة الوديان التي تصب في البحر والكثير منها ملوث ويحتاج إلى معالجة، عدم تطهير السواحل من النفايات).
- 6 - كما يجب إعطاء الأولوية اللازمة للمراكز الاستشفائية لما لها من فوائد اقتصادية يرجع ريعها إلى الخزينة العامة وفوائد صحية ترجع على العنصر البشري الذي هو اليوم في حاجة ماسة لها.
- 7 - انعدام النظرة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغياب حقيقة التنمية المستدامة.
- 8 - تحتاج إن السياسة السياحية إلى رفع المستوى الخلقي، فهي كالرياضة لا معنى لها ولا ديمومة إذا لم تضبط بجملة من السلوكات المقننة، فالسياحة في بلادنا تحتاج إلى تحسين مستوى الأداء لكي تكون في المستوى اللائق، وفي نظري لا يكتب لها ذلك إلا بتطهيرها من كل ما يلطخ وجهها وسمعتها مثل انتشار تعاطي الخمر وإباحة المجون حتى فقدت السياحة مفهومها فأصبحت محصورة في الرقص والخمر والغناء الماجن الذي ينفر منها كل ذي لب وعقل.

وفي الأخير، إنني أثنى عمل اللجنة التي عملت على التعديل والإضافة وإضفاء الكثير من القوانين الهادفة لتحسين الأداء وتهيئة المناخ المناسب للسياحة والسواح وذلك في مشاريع القوانين الثلاثة المقدمة من وزير السياحة.

يعد قطاع السياحة من القطاعات الهامة في الدولة والتي تزخر وتفتخر بها بدء بسعة أراضيها وجمال طبيعتها وحسن مناظرها واختلاف مناخها (الساحلي، التلي، الصحراوي) مما يمكن من ديمومة النشاط السياحي طيلة العام، فقد حبا الله أرضنا بكل هذه الخيرات التي حرمت منها بلاد كثيرة ولذا فنحن مسؤولون عن عدم استغلال واستثمار هذه المنشآت السياحية وعليه من الضروري وضع خطة محكمة وبرنامج ثري وطموح لهذا القطاع، يكون الهدف منه استغلال كل ما يمكن الاستفادة منه اقتصاديا وثقافيا ودينيا واجتماعيا ووطنيا، وإنما، في الحقيقة، لانعاني الندرة في القوانين التي تضبط هذا القطاع بقدر ما نعاني التسبب واللامبالاة وعدم الجدية في التسيير المحكم سواء في هذا القطاع أو غيره من القطاعات الهامة الأخرى.

وقد استبشرنا خيرا بتقديم مشاريع هذه القوانين الثلاثة للمناقشة لعلها تحظى بالموافقة عليه وبالعامل الجاد والحازم والفعال في مجال التنفيذ ودفعه قدما لتحرك عجلة الاقتصاد الوطني.

وبعد هذه المقدمة، لي جملة من الملاحظات أجملها فيما يأتي:

1 - العجز الكبير في هياكل الإيواء والنقل، وهذا ناجم عن تخلي الدولة عن الاستثمار وعدم توفير المناخ الملائم والشروط الضرورية لتطوير القطاع، وهذا الضعف ظاهر بقوة في هياكل الاستقبال السياحي في الوطن عامة وفي الجنوب خاصة، وللعلم إن المناطق الجنوبية مطمح الكثير

من هذه المواقع وبذلك السهر على تجنب المواقع المشبوهة التي هي محل تحفظات، وهناك مواقع أخرى يجب الاعتناء بها كمواقع أبطال الثورات الشعبية التي خاضها الشعب الجزائري من غرب البلاد إلى شرقها كمواقع الأمير عبد القادر، وبوعمامة، وغيرها من الثورات والانتفاضات الشعبية إلى غاية الثورة التحريرية المظفرة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وشكرا على الإصغاء.

3 - السيد عبد الله خلوفي: بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

أيها السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عيد سعيد وكل عام وأنتم بخير، تقبل الله صيامكم وقيامكم، وأعاد الله على الأمة العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات.

تعد السياحة الشريان الثاني في الوطن بعد المحروقات من الناحية الاقتصادية، وموردا هاما لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة، مما لها من تأثير مباشر لإخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

إننا نشمن النظرة الجديدة للدولة التي جعلت هذا القطاع الميدان المفضل في الاستثمار، ونحبذ أن يكون القطاع العام الرائد في هذا الميدان لما له من منشآت ذات طراز عالمي للتكفل بهذا النشاط غير أنه تنقصه الفعالية في تحسين الخدمات.

كما نشكر اللجنة على الجهود الجبارة التي بذلتها في تذليل كل الصعوبات لإعطاء مشروع هذا القانون الأهمية التي يكتسبها من جميع الجوانب.

2 - السيد مسعود أولبصير: بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السيد معالي وزير السياحة،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

يشرفني أن أتدخل في هذا الموضوع المتمثل في مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

يتبين لنا عند تصفحنا مشروع هذا القانون أنه من الضروري جدا إدراج بعد الروح الوطنية فيه حتى تكون هذه السياحة عامل تربية وتهذيب بالإضافة إلى كونها عامل اقتصادي وخدمي.

سيدي الرئيس، على السياحة في الجزائر أن تكون أولا مفتوحة أمام الجزائري بصفة عامة والشباب الجزائري بصفة خاصة، ثم تفتح أمام المجالات الدولية بعدها، حيث يكون هذا كالاتي:

أولا - المجال العربي.

ثانيا- المجال العالمي وهذا دون أن تهمل الأهداف والغايات التي يجب ألا تتناقض مع قيمنا الثقافية والأخلاقية والاجتماعية وكذا الاقتصادية.

- إن السياحة -كما يعرف الجميع- سلاح ذو حدين يمكن أن تفيد وتنفع كما يمكن أيضا أن تضر وتخسر، هذا بصفة عامة،

أما الاقتراح الذي أود تقديمه هو كالاتي:

- إدراج المواقع التاريخية بصفة عامة ومواقع الثورة التحريرية بصفة خاصة وهذا بالتنسيق مع وزارة المجاهدين، كمتحف الجهاد الذي من المفروض أن يعمم على مستوى كل الولايات وكذا متحف (إيفري) بولاية الصومام (أي بجاية) الذي هو في حاجة إلى الاعتناء به حتى يصبح نموذجا لمتاحف القطر الجزائري، وكذلك إدراج مواقع قيادات الولايات التاريخية ومسالك وممرات جيش التحرير الوطني لتموين وتمويل الثورة التحريرية سواء في شرق البلاد أو في غربها، وهذا مع التأكد الجيد

إن بلدية بوسمغون بها زاوية التيجانية والقصر القديم والواحة، حيث يقصدها السواح من كل أنحاء المعمورة وحتى الإخوة النيجيريين للتبرك بزاوية أحمد التيجاني.

أما مدينة الأبيض سيدي الشيخ، فإنها تحتوي على زاوية سيدي الشيخ والتي يقوم أهلها في كل سنة بما يسمى الركب الذي يقصده السواح من كل النواحي. أما بلدية بريزينة فإن بها واحة تسر الناظرين وكذلك مناظر طبيعية كالقور سيدي أمحمد عبد الله، وعليه نطلب زيارة المنطقة للتعرف على ما تحتويه من مناظر جميلة وحفريات وقصور، وما شابه ذلك.

4 - السيد رقيق بن ثابت: سيدي الرئيس،

معالي الوزير والوفد المرافق له،

زميلاتي، زملائي النواب،

معشر رجال الصحافة.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

أتقدم في البداية بتشكراتي الخالصة إلى كل أعضاء لجنة الثقافة والاتصال والسياحة على الجهود المبذولة لإثراء مشروع هذا القانون، وبهذه المناسبة يسعدني أن أقدم للحضور ولذويهم أحر التهاني وأطيب التمنيات بمناسبة عيد الفطر.

فعلا، تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية عالية، بموقعها الجغرافي وتنوعه الذي يمكن أن يجلب مستثمرين وسياحا، ويستطيع أن يساهم في التنمية الاقتصادية.

ولهذا يجب:

إعطاء أهمية خاصة لهذا الميدان، والكل يعلم أن تجربة البلدان المجاورة أثبتت نجاعة هذا الاستثمار،

- تشجيع الاستثمار، وهذا بوضع قوانين وتسهيلات متفتحة على العالم،

- تعريف إعلامي للسياحة عبر التراب الوطني،

تحتوي بلادنا على ثروات طبيعية وحيوانية وتاريخية ذات بعد سياحي عالمي، غير أن المشكل الذي يعترض مثل هذه المشاريع هو تطبيق التشريعات في الميدان، إذ تجد هذه الأخيرة عقبات عويصة في الميدان من ناحية التسيير والاستثمار، مما يقلل من جدوى إدخار العملة الصعبة في هذا الميدان الحيوي. يجب أن تتماشى السياحة مع ثوابتنا الإسلامية العربية والأمازيغية.

تراهن الدولة على الاستثمار في هذا الميدان وخاصة مع القطاع الخاص، لذا يجب الحذر من أصحاب المضاربة والسماسة في هذا الميدان، وإن تعطى الأولوية لأصحاب الاختصاص.

سيدي الرئيس،

تحتوي ولاية البيض على مناطق ذات أهمية سياحية التي إذا اعتنينا بها فإنها توفر للمنطقة فائدة اقتصادية وتساهم في حل المشكل الاجتماعي بشكل جدي وفعال.

تحتوي بلديات بوسمغون، القاسول وبريزينة على قصور ذات بعد تاريخي ومناظر طبيعية خلابة وواحات نخيل تسر الناظرين، فلقد تمركز سيدي أحمد التيجاني بقصر بوسمغون وأنشأ أول زاوية له بها، حيث يقصدها الزوار من كل أنحاء المعمورة كل عام وحتى الأفارقة مثل التيجانيين النيجيريين، ولكن مرافق الاستقبال قليلة بها.

أما صحراء الأبيض سيدي الشيخ فإنها قبلة للإخوان الخليجيين من قطر والسعودية والإمارات في كل سنة، وذلك ليتمتعوا بثروتها الحيوانية المتمثلة في الغزلان، طيور الحبار، والحجل...إلخ.

غير أن المنطقة لا تحتوي على أي مرفق يحتضن هؤلاء السواح. كما أنها لا تستفيد من مردود هؤلاء ولا نعرف أين يذهب، وعليه فإننا نطالب بإنجاز فنادق أو مخيمات سياحية تستقطب هذه الفئة التي تأتي لتتمتع بخيرات المنطقة المتعددة، فيما يأتي:

وأشكر في الأخير معالي الوزير واللجنة المختصة على تنويرنا من خلال التقارير التمهيدية المفصلة، وشكرا على الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5 - السيد لخضر ماضي: بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

معالي الوزير والوفد المرافق له،

السادة زملائي النواب،

رجال الإعلام الأفاضل.

بناء على التقرير التمهيدي عن مشروع القانون الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، وبالنظر إلى مضمونه، يكمن تدخلني في ما يأتي:

عرفت شواطئنا في الآونة الأخيرة إقبالا كبيرا للمستثمرين من جاليتنا في الخارج، على سبيل المثال؛ شاطئ "جان دارك" بسكيكدة وكذا الشواطئ بمدينة وهران وخير دليل على ذلك ما تم عرضه في شريط تلفزيوني في الصائفة الفارطة، ولكن وللأسف الشديد لم يعمر هذا الاستثمار في شاطئ سكيكدة، ففي بداية الأمر تم وضع ملف للجهات المعنية وبعد الدراسة تمت الموافقة على منح المستثمر الجزائري المكان المراد فوضع فيه كل التجهيزات الخاصة بموسم الاصطياف إلى حد إصلاحه لقنوات صرف المياه وإنشاء مرشات... الخ حيث قضى المصطافين رفقة عائلتهم بهذه الإمكانيات موسما صيفيا ممتعا مما جعل المستثمر يعاود الاتصال بالجهات المعنية لجلب تجهيزات بكمية أكبر لسد حاجات المصطافين، فلقي هذا الأخير الموافقة، فتم فعلا جلب التجهيزات لكن عند حلول موسم الاصطياف لقي ردا سلبيا من الجهات التي تلقي منها الوعود لمنحه مرة ثانية رخصة وضع التجهيزات في المكان نفسه كما في السنة الفارطة.

إلى هنا يمكن طرح الأسئلة الآتية:

1 - على أي أساس قانوني تم منح هذا المستثمر رخصة لاستغلال الشاطئ؟

- تهيئة وإنجاز البنية التحتية المرتبطة بعالم السياحة (الطرق، المواصلات، الماء، الكهرباء، الصحة... إلخ)،

- تكوين متخصص ومتواصل لعمال هذا القطاع،

- على الدولة أن تكثف من تدخلاتها في ميدان تنمية السياحة،

- الاهتمام بالحمامات المعدنية ووضع خريطة صحية لكل نقطة معدنية (مركبات الماء المعدني وإرشادات طبية).

وفي هذا الصدد، نطلب من معالي وزير السياحة الاهتمام بهذه الحمامات ونطلب منه كذلك زيارة ولاية سعيدة للاطلاع على وضعية حمام ربي وحمام سيدي عيسى.

فيعتبر الأول معلما سياحيا، زيادة على منفعته الطبية، ولهذا يجب إعادة ترميمه وتوسيعه وإنجاز المرافق بجواره (فندق، مطعم، مرآب...) وهذا لتسهيل وراحة السياح، والطموح إلى إنجاز قرية سياحية عن طريق الاستثمار.

أما الثاني (حمام سيدي عيسى) والذي يحتوي على مادة الفوسفور والكبريت (Phosphor- Souffre) اللذان يعتبران علاجا طبيا لأمراض الجلد والأنف والحنجرة، وهذا نوع من العلاج نادر على المستوى العالمي، وعليه، نطلب من سيادة الوزير، وضع مشروع استثماري في هذا المجال.

وبهذا نجعل بوابة الصحراء منطقة سياحية تساهم في التنمية المحلية والوطنية وجلب السواح لمعرفة المنطقة ولما لا الاستثمار في ميادين أخرى أما فيما يخص القانون الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، فإننا نشكر أعضاء اللجنة على التنبيه في التقرير التمهيدي، واقتراح الجانب الأخلاقي للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ زيادة على انشغالات اللجنة.

التي تعتبر مرآة عاكسة لمدى اهتمام الدولة بالجانب السياحي دون أن ننسى الظاهرة الغريبة التي أصبحت تغزو شواطئنا جراء البناء الفوضوي للأكشاك دون مراعاة المقاييس المعمول بها.

وعليه، فلعدم تشويه النظرة الخلابة لشواطئنا، يجب مراعاة أهمية الاستثمار المنشود قبل منح أية رخصة قانونية لذلك، وكفانا من أكشاك موسمية تبدأ مع بداية الاصطيف وتنتهي بنهايته.

وأخيرا، أطلب من الجهات الوصية إعطاء الإمكانيات والصلاحيات للمدراء الولائيين لاتخاذ الإجراءات الفورية والاستعجالية وذلك بمنحهم كل السبل اللازمة للنهوض بهذا الجانب الحساس.

6 - السيد صالح المكر طار: السيد الرئيس،

السيد ممثل الحكومة،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

أود أن أتدخل، السيد ممثل الحكومة، في موضوع حساس جدا يخص واقع السياحة في بلادنا والذي يلعب دورا أساسيا في تطوير السياحة بمختلف أوجهها.

إذ ما أثار انتباهي تلك الآثار السياحية والتاريخية التي تعتبر إرثا إنسانيا مشتركا، والذي إذا ما تمت العناية به وتطويره والنهوض به فسيلعب دورا في جلب السواح الأجانب للتعرف على هذه الآثار المصنفة ضمن التراث العالمي، مثل تلك الآثار الرومانية الموجودة في مدينة سوق أهراس وبالأخص في الخيسة، تاكفاريناس وسانت أوغستان التي تعتبر رصيذا كبيرا وحضارة حقيقية. إن الاهتمام بمثل هذه الجوانب السياحية من شأنه أن يوطد أواصر التعاون والتعارف بين الشعوب في البحر الأبيض المتوسط وحتى من الولايات المتحدة الأمريكية، وسيجلب لنا سواحا أجنبيا لمعرفة موقع مثل هذه الآثار

2 - إلى من يرجع هذا المستثمر لتعويض ما استثمر في هذا الشاطئ؟

3 - أي نص قانوني يحمي المصطاف من مختلف الحوادث في هذا الشاطئ الذي تستعمل فيه الدرجات النارية المائية؟.

كما أن الرخص الممنوحة والغير الشرعية قانونا أصبحت عبارة عن رخص بزنسة لبعض الأشخاص لجلب هذه التجهيزات وإعادة بيعها من جديد. إذن، خلاصة القول: يجب تحديد نصوص قانونية تحمي المواطن وكذا حقوق المستثمر وحق الدولة أيضا جراء هذه الاستثمارات الموجودة على الشواطئ أي بمعنى آخر إحداث تنظيمات تشريعية تربط مختلف المتعاملين في هذا الشاطئ (الدولة، المستثمر المواطن).

كما يجدر الذكر بأن هذا النوع من الاستثمار قد عرف قفزة نوعية في جلب السياح الذي يعود بالنفع على اقتصاد الدولة لكون بعض الدول خصوصا المجاورة تونس ومصر ميزانيتها التجارية معتمدة على هذا النوع من الاستثمارات السياحية.

هناك عدة شواطئ تمنع فيها السباحة لتلوث مياهها لكن وللأسف الشديد قلة المراقبة والصرامة في إنشاء لوحات إرشادية يبين فيها بأن استغلال هذا الشاطئ ممنوع بسبب تلوث مياهه لما تحتويه من جراثيم تعود بالضرر على المواطن وهذا ما أثبتته إحصائيات 96 الناصة على وجود 135 شاطئ تمنع فيها السباحة، وهنا يجب النظر في إمكانية تدارك هذه الشواطئ إن أمكن ذلك.

كما ألفت انتباه السادة إلى نقطة هامة: إلى من توكل مهمة صيانة ونظافة شواطئنا حتى يمكن تحديد المسؤوليات؟

ومن ثم يمكن إيجاد الحلول الناجعة المتمثلة في استحداث مناصب شغل إلى جانب جلب تجهيزات حديثة تساهم في نزع هذه النفايات المشوهة لشواطئ سواحلنا

إذ يستجيب هذا المسعى للتحويلات العميقة لمجتمعنا. لقد جسدت السلطات العمومية التزاماتها من خلال ضرورة المصادقة على تسجيل حماية البيئة والمحافظة عليها وتسييرها في مشروع قانون تمهيدي وكذا تحسين المبادئ القانونية لكي يكون التشريع أكثر انسجاما وتماشيا مع ما هو معمول به على الصعيد الدولي.

إن هذا المسعى الذي أهمل منذ عدة سنوات سيسمح بإرساء أسس سياسة تنمية سياحية ذات جودة مندرجة ضمن مختلف مخططات التنمية الاقتصادية، وهذه المبادرة ضرورية جدا من أجل وضع استراتيجية سياحية على المدى الطويل.

ويسترجع العقار السياحي ضمن الانشغالات الكبرى لبرامج التنمية الاقتصادية.

يجب على الحكومة في هذا الصدد، أن تقوم بإدراج تنمية النشاطات السياحية ضمن التهيئة العمرانية من جهة وصيانة التراث الثقافي الوطني العريق والحفاظ عليه لكي يصبح فضاءات ثقافية مصنفة.

يوجد بولاية وهران العديد من المواقع السياحية التي مسها الإهمال والنهب والتي رغم ذلك مازالت تجلب الأنظار.

اسمحولي، سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، أن أبدي رأيي في بعض النشاطات التي تتناولها المادة 20 من الفصل الخامس من النظم القانونية الخاصة.

بالفعل، نلاحظ أن البضائع عوض عرضها في الأسواق ونجدها مبعثرة في الشوارع بالقرب من هذه الأسواق، مما يضر بالجوار ليل نهار وكذا بالنظافة العمومية والبيئة بصفة عامة.

كما تعاني بعض المدارس الابتدائية من هذا الإزعاج في سكوت تام نظرا إلى قربها المباشر من هذه الأسواق.

والقيام بمختلف الزيارات لتكون هناك تسهيلات ظاهرة ومن شأنه أيضا جلب العملة الصعبة لخزينة الدولة.

أخيرا، نطلب من الوزارة المحترمة التكفل بهذا الجانب الحساس وأخذه بعين الاعتبار كعامل أساسي في ميدان السياحة وإيجاد حلول مناسبة في هذا الميدان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

7 - السيد نجاري أحمد: سيدي رئيس المجلس الشعبي

الوطني،

معالي الوزير،

زميلاتي، زملائي النواب.

السياحة: إن لولاية تلمسان شريط ساحلي يمتد شرقا من حدود ولاية عين تموشنت إلى حدود المملكة المغربية غربا، وهناك مناطق بهذا الشريط الساحلي بها شواطئ وغابات ذات مناظر خلابة ومازالت باقية على طبيعتها، ومثالا على ذلك؛ دائرة هنين المتكونة من بلديتي هنين ويني خلاد يوجد بالأولى شاطئ تافسوت بالثانية شاطئ آرقلة ومخلد، وليس للبلديتين أي مدخول ما عدا في المجال السياحي أثناء موسم الاصطياف.

وعليه، يجب تنفيذ مخطط مناطق التوسع السياحية (ZET) وعلى مديرية السياحة أن تتكفل بالبلديتين لتدعيمهما في المشاريع السياحية.

للعلم، إن دائرة هنين منطقة سياحية وتاريخية ويشهد على ذلك آثار قلعة عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحدين.

8 - السيدة فاطمة صغير: تندرج التنمية المستدامة

بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن الانشغالات المسجلة في برنامج الحكومة.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، إن انعدام الاحترافية في تسيير الشواطئ كان سببا في تدهورها.

إن النفايات الصناعية والحضرية في بعض المناطق الساحلية بالغرب الجزائري تلحق أضرارا بالاستغلال السياحي للشواطئ المجاورة.

تفرض علينا كل هذه التجاوزات إعداد نصوص قانونية تسمح باستغلال الشواطئ لأغراض سياحية.

وتندرج مجمل هذه المعطيات الموضوعية ضمن مسار التنمية المستدامة الذي صادقت عليه الحكومة.

تعتبر الرمال الذهبية الناعمة الموجودة في صحراء الجزائر والتي تغمرها الشمس الساطعة مؤهلات سياحية كامنة يتمناها السياح الأجانب بحثا عن الهدوء، وبعيدا عن ضجة الحياة اليومية، وهي نعمة من السماء لبلادنا في حال ما إذا أردنا الحصول على موارد مالية بالعملية الصعبة.

نرجو من الله تعالى أن يوفقنا في تحقيق أهدافنا من أجل استدراك التأخر الذي سجلناه في المجال السياحي. [ترجمة]

هذا، وتحتل بعض الدكاكين الأرصفة والطرق العمومية على حساب المارة.

وعليه، فإن المادة 21 من الفصل نفسه من شأنها التي تمكن إما الوالي أو رئيس البلدية من تطبيق الإجراءات القانونية المقترحة لوضع حد لهذه الأضرار.

واسمحوا لي أيضا، سيدي الرئيس، بأن أتح على بعض النشاطات الممارسة مستندا في ذلك على المواد 45، 46، 47 و48 من الفصل الثاني المتعلق بإجراءات حماية الهواء والجو.

وبالفعل، سيتم استهداف، على وجه الخصوص، الورشات التي تمارس فيها نشاطات مثل رهن السيارات والثلاجات وغيرها من النشاطات التي تتطلب استعمال دهون مصنوعة من مواد خطيرة للغاية (مشتقات عطرية للبنزين أو التلوان) (Benzène et Toluène) والتي تؤثر تأثيرا حقيقيا إن لم نقل سلبيا في صحة الإنسان، هذه النشاطات التي عرفت فراغا قانونيا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التبعيات الخاصة متواجدة في مواقع هذه الورشات داخل مناطق حضرية مكشوفة دون أية حماية للبيئة أو للأشخاص.

ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

وردا على انشغالاتكم، يسعدني أن أحيطكم علما أن الأشغال قد انطلقت حسب البرنامج المحدد.

فقد أعطينا الأولوية لإنجاز أنبوب الغاز الذي سيزود مدينة البيض المزودة حاليا عن طريق محطة البروبان والتي أصبحت لا تقبل الزيادة ولا تسمح بربط مساكن جديدة. أما الأعمال المتعلقة بالأبيض سيدي الشيخ فهي تعرف تقدما عاديا.

أما فيما يتعلق بانطلاق الأشغال في مدينتي بريزينة وبوقطب، موضوع سؤالكم، فيسعدني أن أعلمكم أنه تم اختيار مؤسسات الإنجاز وأن العقود التي تربط سونلغاز بتلك المؤسسات على وشك النهاية، ومن المتوقع أن تنطلق الأشغال مع نهاية شهر ديسمبر 2002 في المدينتين.

متمنيا أن أكون قد أجبت عن انشغالككم، تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

* 2 - من السيد ميلود محمدي

إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

معالي الوزير،

تبعاً للسؤال الكتابي رقم: 647 المؤرخ في 05/12/2001 والمتمثل في إعادة تأهيل مرفق عام تابع لقطاعكم ببلدية بوقطب ولاية البيض.

تبعاً لرد معاليكم على السؤال الكتابي المشار إليه أعلاه تحت رقم: 054/MSP/MIN/SP المؤرخ في 16 يناير 2002، والذي تشيرون فيه إلى موضوع السؤال محل

* 1 - من السيد ميلود محمدي. إلى السيد وزير الطاقة والمناجم.

معالي الوزير،

تبعاً لزيارة العمل والدراسة التي قام بها السيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له إلى ولاية البيض بتاريخ 17 و 18 يناير 2002، من ضمن القرارات التي اتخذها في الميدان؛ تزويد بعض مدن ولاية البيض، وهي: البيض، بوقطب، الأبيض سيدي الشيخ وبريزينة بالغاز الطبيعي، على أن تبدأ الأشغال في السداسي الثاني لهذه السنة أي سنة 2002، إلا أننا لاحظنا في الميدان انطلاق الأشغال بمدنيتين فقط، هما: البيض والأبيض سيدي الشيخ، بينما لم تنطلق الأشغال بمدنيتي بوقطب وبريزينة إلى يومنا هذا.

- نظراً إلى وضعية المنطقة التي تتصف بشتاء بارد وكذا ندرة قارورات البوتان التي يصعب الحصول عليها وكذا غلاء أسعارها إن وجدت في فصل الشتاء.

لهذه الأسباب، يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الآتي:

- متى تتوقعون انطلاق أشغال تزويد مدينتي بوقطب وبريزينة بالغاز الطبيعي؟

في انتظار ردكم الإيجابي، تفضلوا، معالي الوزير، بقبول أسمي عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

أود قبل كل شيء أن أشكركم على سؤالكم الكتابي الذي أشرت من خلاله مسألة تزويد ولاية البيض بالغاز الطبيعي.

*** 3 من السيد ميلود محمدي
إلى السيدة وزيرة الاتصال والثقافة
الناطقة الرسمية عن الحكومة**

السيدة الوزيرة،

- تبعا للسؤال الكتابي رقم 562 المؤرخ في 13/07/2001 والمتضمن إنشاء إذاعة جهوية بولاية البيض.

- تبعا للرد على السؤال الكتابي المشار إليه أعلاه رقم 369 المؤرخ في 13/08/2001 والمتضمن إنشاء إذاعة محلية بولاية البيض ضمن البرنامج الاستعجالي الذي أقرته الوزارة في السداسي الأول من سنة 2001، فور تخصيص السلطات الولائية مقرا ملائما لهذه الإذاعة.

- تبعا لقرار وزارة الاتصال والثقافة بإنشاء إذاعة محلية بولاية البيض، الذي استبشر به سكان هذه الولاية خيرا، كما كان لهذا القرار التاريخي وقعا طيبا في نفوسهم.

- تبعا للسؤال الكتابي رقم 653/2001 المؤرخ في 05/12/2001، المتضمن الموضوع نفسه، والذي لم أتلق أي رد عليه.

- نظرا إلى استعداد السلطات الولائية لتخصيص مقر ملائم لهذه الإذاعة فور استلامها للرد بإنشاء إذاعة محلية.

لهذه الأسباب، يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الآتي:

- متى يتم إنشاء وفتح الإذاعة المحلية لولاية البيض، بعد موافقة السلطات الولائية على توفير مقر ملائم لها؟

في انتظار ردكم الإيجابي، تفضلي، السيدة الوزيرة، بقبول أسمي عبارات التقدير والاحترام.

*** رد السيدة الوزيرة**

في ظل الديناميكية التي ميزت المنظومة الإعلامية في مطلع سنة 1990 أدرجت الحكومة مفهوم الإذاعة المحلية كخيار يهدف إلى تجسيد حق المواطن في الإعلام وترقية الثقافات الشعبية.

الدراسة على أن توافوننا في أقرب الآجال بكل ما سيتم اتخاذه من تدابير التي من شأنها إعادة تأهيل المرفق العام والسهر على احترام كل التنظيمات السارية المفعول.

نظرا إلى عدم موافاتنا بكل التدابير المتخذة لإعادة تأهيل المرفق العام المشار إليه أعلاه. يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الآتي:

- ما هي التدابير المتخذة التي من شأنها إعادة تأهيل المرفق العام التابع لقطاعكم والمتمثل في المركز الصحي بمدينة بوقطب ولاية البيض؟ في انتظار ردكم الإيجابي، تفضلوا، معالي الوزير، بقبول أسمي عبارات التقدير والاحترام.

*** رد السيد الوزير**

بعد التحية والسلام، اسمحوا لي أن أنوه بحسكم المدني وأن أشيد باهتمامكم المستمر بكل ما يتعلق بصحة مواطني ولاية البيض بصفة خاصة، وحسن استعمال الموارد العمومية بصفة عامة. وإن انشغالكم الدائم بمصير المركز الصحي القديم لمدينة بوقطب لخير دليل على هذا الحس المرهف.

في هذا الإطار ولإجابة عن سؤالكم المتعلق بالتدابير المتخذة من أجل إعادة تأهيل المرفق العام المتمثل في المركز الصحي لمدينة بوقطب بولاية البيض، وتبعا لمراسلتنا المؤرخة في 16 يناير 2002، فإننا ننهي إلى علمكم أنه تم إعطاء التعليمات الضرورية لكي تتم إعادة تأهيل هذا المرفق على أساس احترام التنظيم المعمول به واستعمال هذا المركز لأغراض المنفعة العامة في مجال الصحة.

ولمزيد من التفاصيل والمعلومات، يمكنكم التقرب من مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لولاية البيض التي تلقت التعليمات الضرورية في هذا الصدد. وفي الأخير، تقبلوا مني فائق عبارات التقدير.

وفي هذا السياق، تم تسجيل ثمانية (08) مشاريع جديدة لسنتي 2002-2003 في كل من سكيكدة، سوق أهراس، المسيلة، الشلف، مستغانم، معسكر، النعامة والبيض.

حيث سجل مشروع إذاعة البيض إثر توجيهات السيد رئيس الحكومة خلال زيارته للولاية بعد وقوفه على انشغالات المواطنين فيها.

وقد تم تسجيل هذا المشروع بتاريخ 29 ماي 2002 باعتمادات قدرها 91,818.000 دج، وتم رفع هذا المبلغ إلى 97,444.000 دج خلال السنة بغرض الإسراع في وتيرة الإنجاز.

وبخصوص مدى تقدم الأشغال، تجدر الإشارة إلى أن استلام التجهيزات سيتم خلال الأيام القليلة المقبلة، وأنه تم تجهيز المحطة بجهاز إرسال ذي طاقة بث قدرها 100 واط يضمن تغطية 30 كلم. وسيتم في مرحلة ثانية استبدال هذا الجهاز بجهاز آخر قدرته 2 كيلواط.

أما بخصوص أشغال تهيئة البناية التي تعد من صلاحيات ومسؤوليات الولاية فإنها تعرف تأخرا نسبيا، مما جعل مؤسسة الإذاعة والتلفزة الوطنية تكثف من اتصالاتها قصد استلام المقر وتدشين الإذاعة خلال سنة 2003.

وهو المسعى الذي تجسد من خلال إنشاء شبكة للإذاعات المحلية عبر عدد من الولايات على أساس معايير موضوعية وفق الإمكانيات المالية والمادية المتوفرة.

وبلغ عدد هذه الإذاعات إلى يومنا هذا 21 إذاعة تتولى بث برامج متنوعة تتعلق بالاهتمامات والخصوصيات المحلية، وهوما أعطها صدى إيجابيا لدى المواطنين وجعل الولايات التي لم تحظ بمثل هذه المشاريع تطالب باستمرار وباللحاح بإنشاء إذاعات مماثلة.

فلم يكن من السهل على الحكومة تلبية كل هذه المطالب بسبب كلفة المشاريع إذ أن متوسط كلفة إذاعة واحدة لا يقل عن 150 مليون دج، ناهيك عن اعتمادات التسيير السنوية.

فكان الحل أن يخضع إنشاء إذاعة محلية جديدة إلى تسجيل أي مشروع ضمن مخطط تنموي في إطار ميزانية التجهيز وأن تتولى الولايات توفير المبنى المناسب الذي يستجيب لأدنى شروط العمل الإذاعي، على أن تتكفل مؤسسة الإذاعة بتجهيز المشروع وتشغيل الإذاعة.